

المحاضرة الثامنة: الصدق والثبات في تحليل المضمون:

يعد صدق وثبات التحليل أو صدق وثبات استمارة تحليل المضمون بمثابة العمود الفقري لبحوث تحليل المضمون، وعليه فإن وجوده من عدمه يحدّد بين الموضوعية والذاتية، لأنّ مجرد حصر الظواهر ورصد معدّلات تكرارها، قد لا يكفي لإعطاء مصداقية للنتائج التي يمكن الوصول لها إذا لم يخضع الباحث أداة التحليل إلى مقاييس الصدق والثبات، وتقادي الوقوع في مأزق إهمال إخضاع أداة الدراسة هذه لاختبارات الصدق والثبات والاكتفاء بالاعتماد على آراءه وتوجهاته الشخصية.

أولاً: مفهوم صدق أداة تحليل المضمون: يقصد بصدق أداة جمع البيانات (استمارة تحليل المضمون) مدى صلاحيتها وقدرتها على قياس ما تسعى الدراسة إلى قياسه فعلاً، أو صلاحيتها لقياس ما وضعت لأجله. بحيث تتطابق المعلومات التي يتم جمعها بواسطتها مع الحقائق الموضوعية، وبحيث تعكس المعنى الحقيقي والفعلي للمفاهيم الواردة في الدراسة بدرجة كافية، أي أنّ اختبار الصدق يسعى لتأكيد صحة أداة الدراسة وصلاحيتها- سواء في جمع البيانات أو قياس المتغيرات- بدرجة عالية من الكفاءة والدقة.

ثانياً: خطوات إنجاز صدق استمارة تحليل المضمون:

2-1- تصميم استمارة تحليل المضمون.

2-2- تصميم دليل الاستمارة.

2-3- تصميم تقديم الاستمارة: وهو عبارة عن بطاقة فنية يدونها الباحث بصفة مختصرة، يطرح فيها عنوان البحث، وتوضيح استخدام تحليل المضمون، كما تضم ما يريده الباحث من الأساتذة المحكّمين، وفي أسفل الورقة يكتب اسم الباحث ولقبه على اليمين، واسم ولقب المشرف على اليسار.

بعد هذه الخطوة تكون لدى الباحث استمارة تحليل مضمون تتشكّل من ثلاث أوراق هي:

- الورقة الأولى: ورقة استمارة تحليل المضمون.

- الورقة الثانية: ورقة دليل استمارة تحليل المضمون.

- الورقة الثالثة: ورقة تقديم استمارة تحليل المضمون.

2-4- تسليم الاستمارة للتحكيم: في هذه المرحلة يقوم الباحث بتسليم الأوراق الثلاثة لأداة تحليل المضمون ويرفّقها بمشكلة الدراسة وتساؤلاتها وفرضياتها، إلى الأساتذة المحكّمين (من 3 إلى 5 أساتذة)، الذين تكون لهم خبرة في بحوث تحليل المضمون، أو لديهم خلفية

علمية حول الموضوع محل الدراسة. هؤلاء المحكّمين يستلمون الاستثمار؛ يضطلعون عليها ثم يقدّمون الملاحظات حولها.

إذا وجد الباحث أنّه يوجد اتفاق بين المحكّمين حول ملاحظة ما، أو مجموعة من الملاحظات. ينبغي عليه إعادة النظر فيها، ويقوم بتعديل محتوى الاستثمار وفق هذه الملاحظات. ولا ينسى الإشارة إلى هذه العملية في الجانب المنهجي من دراسته ويذكر أسماء المحكّمين ودرجتهم العلمية.

2-5- طبع استثمارة التحليل: في هذه الخطوة يقوم الباحث باستنساخ وطبع عدد من الاستثمارات يكون بنفس عدد مفردات عينة دراسته.

ثالثاً: مفهوم ثبات التحليل: (ثبات استثمارة تحليل المضمون): يشير مفهوم ثبات التحليل إلى قياس مدى استقلالية المعلومات المتوصّلة إليها في التحليل عن أداة الدراسة، بمعنى الحصول على نتائج على درجة عالية من التوافق لعدد من الباحثين يستخدمون نفس الأداة في تحليل نفس المادة الاتصالية.

كما يقصد بثبات التحليل حسب الباحثون باد Budd، ثورب Thorp، ولويس Lewis أنّ الباحثين الذين يستخدمون نفس التقنية (أداة التحليل) على نفس المواد الاتصالية يتوصّلون إن كانت أدواتهم المنهجية تتمتع بالثبات أساساً إلى نفس النتائج.

رابعاً: خطوات تحقيق ثبات أداة تحليل المضمون:

4-1- إنجاز ورقة تقديم: تشبه إلى حد بعيد ورقة تقديم استثمارة تحليل المضمون، وتسمى دليل التعريفات الإجرائية، يدوّن فيها الباحث عنوان بحثه، والهدف منه وكذلك ما ينتظره من المحكّمين. ثم اسم ولقب الباحث، واسم ولقب المشرف. بالإضافة على اسم المحكّم ودرجته العلمية.

4-2- تعريف كل فئات التحليل تعريفاً إجرائياً: وذلك بعد أن يقرأ، أو يستمع، أو يشاهد المضمون محل التحليل قراءة أو مشاهدة متأنية ومعمقة ومتكررة حتى يحدّد بدقة المعاني التي تحملها فئاته وعناصرها في المضمون. والتعريف الإجرائي هو التعريف الذي يحمل المعنى الذي جاءت به الفئات وعناصرها في المضمون محل التحليل.

4-3- تصميم دليل التعريفات الإجرائية: يتضمن التعريفات الإجرائية لكل فئات التحليل وعناصرها (فئات الشكل وفئات المضمون).

4-4- عرض دليل التعريفات الإجرائية للتحكيم: في هذه الخطوة يعرض الباحث دليل التعريفات الإجرائية مرفقاً بورقة التقديم على مجموعة من المختصين في تحليل المضمون أو في الموضوع محل الدراسة للنظر فيه.

خامساً: طرق اختبار ثبات أداة تحليل المضمون: توجد ثلاث طرق رئيسية هي:

5-1- الطريقة الأولى: يقوم فيها الباحث بقياس الثبات بمفرده دون إشراك مختصين آخرين، يقوم ببناء وتحديد فئات التحليل وعناصرها، يعرفها تعريفاً إجرائياً ثم يضعها جانباً لمدة زمنية: (يقترح بعض الباحثين 6 أشهر)، ثم يقوم بنفس العملية مرة ثانية، يحدد الفئات ويعرفها إجرائياً ثم يقارنها مع تلك التي قام بتحديدتها سابقاً. ثم يقوم بالعملية الرياضية الآتية من أجل تحديد معامل الثبات.

$$\text{معامل الثبات} = (م \times 2) \div (ن \times 2).$$

م = الفئات المتفق عليها.

ن = العدد الإجمالي للفئات.

مثال توضيحي: إذا افترضنا أن عدد فئات استمارة تحليل المضمون هو (15 فئة)، (6 في الشكل) و(9 في المضمون). وكان عدد معدل عدد الفئات التي اتفق عليها الباحث بين المرة الأولى والثانية هو: (13 فئة).

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times 13}{2 \times 15} = \frac{26}{30} = 0.86$$

معامل الثبات في هذه الحالة مقبول والاداة مناسبة لمشكلة الدراسة وأهدافها.

ملاحظة: معامل الثبات حسب الباحث كوبر يجب أن يتراوح بين (0.78 و 0.99).

5-2- الطريقة الثانية: إذا كان البحث مشترك بين عدد من الطلبة أو الباحثين، في هذه الحالة يمكن أن يشكل الباحثون فرقة بحث؛ وكل واحد منهم يلعب دور المحكم. حيث يقوم كل واحد منهم بتحديد الفئات التي يراها مناسبة وعناصرها، بعدها يلتقي الجميع لمقارنة النتائج المتحصّل عليها من طرف كل واحد فيهم. وحساب معامل الثبات يكون بتطبيق إحدى المعادلات التي سوف نأتي على شرحها لاحقاً (في الطريقة الثالثة).

5-3- الطريقة الثالثة: في هذه الحالة يستعين الباحث أو الباحثين إذا كان البحث مشترك بين أكثر من طالب أو باحث، ببعض المختصين والعارفين بتحليل المضمون أو الموضوع محل الدراسة، يطلب (الطلب يكون في ورقة تقديم دليل التعريفات الإجرائية وهو كالآتي: وضع علامة 0 أمام التعريف الصحيح، وضع علامة Z أمام التعريف الذي يحتاج إلى تعديل،

وضع علامة X أمام التعريف الخاطئ) منهم النظر في الفئات المختارة وتعريفها الإجرائية ووضع بعض الرموز الدالة أمام كل فئة منها. ويجب أن يكون دليل التعريفات الإجرائية مرفقا بمشكلة الدراسة وتساؤلاتها وفرضياتها إن وجدت.

ويتجلى ثبات استمارة تحليل المضمون من خلال تطبيق معادلة هولستي وذلك على النحو الآتي:

- معادلة هولستي إذا كان عدد المحكمين هو 2:

$$\text{معامل الثبات} = (ن \times م) \div (ن + 1)$$

ن = عدد المحكمين.

م = عدد الفئات المتفق عليها بين المحكمين.

ن = 1 = عدد الفئات التي قام بتحكيماها المحكم الأول. (العدد الإجمالي للفئات).

ن = 2 = عدد الفئات التي قام بتحكيماها المحكم الثاني. (العدد الإجمالي للفئات).

مثال توضيحي: إذا افترضنا أن عدد فئات استمارة تحليل المضمون هو (12 فئة)، (5 في الشكل) و(7 في المضمون).

- نحسب أولا عدد الفئات المتفق عليها بين المحكمين (م) وذلك عن طريق وضع الباحث علامة أمام كل الفئات التي تم الاتفاق عليها بين المحكمين ثم يقوم بجمع هذه الفئات. ولنفترض أنهما اتفقا على (10) فئات.

$$\text{معامل الثبات} = \frac{20}{24} = \frac{2 \times 10}{12 + 12} = 0.83$$

- معادلة هولستي إذا كان عدد المحكمين هو 3:

$$\text{معامل الثبات} = (ن \times م) \div (ن + 1)$$

ن = عدد المحكمين

م = متوسط الاتفاق بين المحكمين.

مثال توضيحي: إذا افترضنا أنّ عدد فئات استمارة تحليل المضمون هو (13 فئة)، (4 في الشكل) و(9 في المضمون).

- نحسب أولاً متوسط الاتفاق لكل محكم كالآتي: (الفئات المتفق عليها) ÷ (العدد الإجمالي للفئات).

$$\text{المحكم الأول: وافق على (12 فئة) يعني } 0.92 = \frac{12}{13}$$

$$\text{المحكم الثاني: وافق على (11 فئة) يعني } 0.84 = \frac{11}{13}$$

$$\text{المحكم الثالث: وافق على (11 فئة) يعني } 0.84 = \frac{11}{13}$$

- ثم نحسب متوسط الاتفاق بين المحكمين كالآتي:

$$(\text{متوسط المحكم 1} + \text{متوسط المحكم 2} + \text{متوسط المحكم 3}) \div 3$$

$$\text{وبالتالي متوسط الاتفاق بين المحكمين (م) } = \frac{0.84+0.84+0.92}{3} = 0.86$$

$$\text{معامل الثبات} = \frac{0.86 \times 3}{(0.86)(1-3)+1} = \frac{2.58}{1.72+1} = \frac{2.58}{2.72} = 0.94$$

وتعني هذه النسبة (0.94) أن استمارة التحليل تتصف بدرجة عالية من الثبات، وتعني أيضاً أنّ ما تم اختياره من فئات التحليل وعناصرها من قبل الباحث مناسب لدراسة هذا النوع من المضامين ومعالجة المشكلة البحثية المدروسة.